مراد المدني
دكتور في الحقوق
مستشار بمحكمة الاستئناف بالناظور
أستاذ زائر بالكلية متعددة التخصصات بالناظور

مظاهر التوجيه التعاقدي وأثرها على مبدأ القوة الملزمة للعقد

- دور الإرادة التشريعية المباشرة في توجيه العقود
- مبررات التدخل التشريعي لتوجيه الإرادة التعاقدية
- التدخل التشريعي وأثره على الإرادة التعاقدية
- دور الإرادة التشريعية غير المباشرة في توجيه العقود
- التدخل القضائي لتعديل العقود
- التدخل القضائي في تكملة العقد وتنفيذه

تقديم

د. الحسين بلحساني
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية بوجدة

د. محمد شيهيب
أستاذ التعليم العالي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية بوجدة

الطبعة الأولى
2025
الرواشد للنشر والتوزيع

الفهرس

تقديم

الدكتور الحسين بلحساني 3

تقديم

الدكتور محمد شيهيب 7

مقدمة 9

الباب الأول: التدخل التشريعي المباشر لتوجيه العقود 19

الفصل الأول: مبررات التدخل التشريعي لتوجيه الإرادة التعاقدية 27

المبحث الأول: تراجع مبدأ سلطان الإرادة وسيادة المذهب الاجتماعي 30

المطلب الأول: تطور وظيفة الدولة في ظل سيادة المذهبين الفردي والاشتراكي.... 31

الفقرة الأولى: وظيفة الدولة في ظل سيادة المذهب الفردي 32

الفقرة الثانية: وظيفة الدولة في ظل سيادة المذهب الاشتراكي 41

المطلب الثاني: تطور فكرة النظام العام العقدي 48

الفقرة الأولى: فكرة النظام العام: ماهيتها، ودورها كآلية لتجسيد المصلحة العامة 49

الفقرة الثانية: فكرة النظام العام أداة قانونية لإعادة التوازن داخل المجتمع 58

المبحث الثاني: تجديد الأفكار الفلسفية لمبدأ القوة الملزمة للعقد 67

المطلب الأول: فكرة التضامن التعاقدي كأساس للعقد 68

الفقرة الأولى: التضامن التعاقدي كعامل لتجاوز التصورات الكلاسيكية للعقد 69

الفقرة الثانية: التضامن التعاقدي كعامل للتكيف مع متطلبات العقد 76

المطلب الثاني: فكرة النافع والعادل في العقود 84
الفقرة الأولى: العقد إلزامي لأنه نافع ومفيد 84
الفقرة الثانية: العقد إلزامي لأنه عادل 92
الفصل الثاني: التدخل التشريعي وأثره على الإرادة التعاقدية 105
المبحث الأول: الحماية الشكلية ضمانة لتحقيق التوازن العقدي 107
المطلب الأول: الشكلية القانونية ودورها في توجيه العقد 108
الفقرة الأولى: الشكلية المتطلبة للانعقاد ودورها في توجيه العقد 109
الفقرة الثانية: شكلية الكتابة ودورها في توجيه العقود العقارية 117
المطلب الثاني: الشكلية الإعلامية ودورها في توجيه العقد 132
الفقرة الأولى: الالتزام بالإعلام كقيد مستحدث على مبدأ القوة الملزمة للعقد 133
الفقرة الثانية: الحق في التراجع وأثره على مبدأ القوة الملزمة للعقد 144
المبحث الثاني: الحماية الموضوعية ضمانة لتحقيق التوازن العقدي 158
المطلب الأول: الإجبار على الدخول في علاقة تعاقدية كموجه للعقد 159
الفقرة الأولى: الإجبار على التعاقد في التأمين الإلزامي من المسؤولية عن حوادث السيارات 159
الفقرة الثانية: الإجبار على التعاقد من خلال الاستمرار القانوني لعقد الكراء السكني 167
المطلب الثاني: المنع من الدخول في علاقة تعاقدية ودوره في توجيه العقد 176
الفقرة الأولى: تدخل الدولة في تحديد آثار العقود 177
الفقرة الثانية: التعاقد المتوقف على أذون خاصة 185
الباب الثاني: التدخل التشريعي غير المباشر لتوجيه العقود 197

الفصل الأول: التدخل القضائي لتعديل العقود 205
المبحث الأول: تدخل القاضي لتعديل الشروط التعسفية 208
المطلب الأول: سلطة القاضي في تعديل الشروط التعسفية في إطار ق.ل.ع 209
الفقرة الأولى: عجز عيوب الرضا عن الحد من الشروط التعسفية 209
الفقرة الثانية: حدود سلطة القاضي في تعديل شرط عدم المنافسة 221
المطلب الثاني: سلطة القاضي في تعديل وإلغاء الشروط التعسفية في إطار قانون حماية المستهلك 233
الفقرة الأولى: نحو إرساء مفهوم جديد للشروط التعسفية وسبل مواجهتها 233
الفقرة الثانية: حدود سلطة القاضي في التعاطي مع الشروط التعسفية 246
المبحث الثاني: سلطة القاضي في إعمال نظرية الظروف الطارئة 258
المطلب الأول: موقع نظرية الظروف الطارئة في القوانين الحديثة 259
الفقرة الأولى: نظرية الظروف الطارئة في ظل القوانين الحديثة التي أقرتها كنظرية عامة 259
الفقرة الثانية: مواجهة الظروف الطارئة في ظل القوانين الحديثة التي لم تقرها كنظرية عامة 272
المطلب الثاني: جائحة "كوفيد-19" مدخل لتبني نظرية الظروف الطارئة 282
الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية لجائحة "كوفيد-19" 282
الفقرة الثانية: تعامل القضاء مع ظروف جائحة كوفيد-19 "عقد الكراء أنموذجا" 293
الفصل الثاني: التدخل القضائي في تكملة العقد وتنفيذه 305
المبحث الأول: التدخل القضائي في تفسير العقد وتكملته 307
المطلب الأول: سلطة القاضي في تفسير شروط العقد 308

الفقرة الأولى: سلطة القاضي في تفسير شروط العقد الواضحة عباراته 308
الفقرة الثانية: سلطة القاضي في تفسير العقد الغامضة عباراته 320
المطلب الثاني: سلطة القاضي في تكملة العقد 334
الفقرة الأولى: سلطة القاضي في تكملة العقد استنادا على جوهر القانون (العدالة) 335
الفقرة الثانية: سلطة القاضي في تكملة العقد استنادا على القواعد العامة للقانون 346
المبحث الثاني: سلطة القاضي في تنفيذ العقد 356
المطلب الأول: سلطة القاضي في منح مهلة الميسرة 357
الفقرة الأولى: سلطة القاضي في إنظار المدين في إطار القواعد العامة 358
الفقرة الثانية: سلطة القاضي في إمهال المدين في قانون حماية المستهلك 371
المطلب الثاني: سلطة القاضي في تنفيذ الشرط الجزائي 382
الفقرة الأولى: تطور سلطة القاضي في التعاطي مع الشرط الجزائي 383
الفقرة الثانية: حدود سلطة القاضي في تعديل الشرط الجزائي 394
خاتمة 409
لائحة المراجع: 415
الفهرس 467

مراد المدني

دكتور في الحقوق
مستشار بمحكمة الاستئناف بالناظور
أستاذ زائر بكلية متعددة التخصصات بالناظور

من تقديم فضيلة الدكتور الحسين بلحساني

يسجل أن البحث قد اعتمد على أعداد هائلة قل نظيرها من المصادر والمراجع تميزت إلى جانب غزارتها بكثير من التنوع، بين العربية والفرنسية. والعامة والخاصة والرسائل والأطروحات، إضافة إلى عدد هام جدا من المقالات ذات الصلة، وكم هائل من الأحكام والقرارات القضائية، الصادرة في الموضوع، المنشور منها وغير المنشور. وهي بالإضافة إلى وفرتها غير المعهودة لدرجة تلفت الاهتمام، متصلة تماما بمقاطع البحث، وموزعة ما بين مختلف محاكم الموضوع في المملكة، ومحكمة النقض.

وقد كشف الباحث في كل ذلك عن امتلاكه لآليات البحث وأدواته، ولمؤهلات معتبرة، مدعومة بخبرة مهنية ناجعة في سلك القضاء، تجعل من هذا الكتاب قيمة إضافية نوعية بالنسبة لكل باحث أو ممارس، ولكل مولع بالتأصيل العلمي الممتع في نفس الوقت.

وبغض النظر عن المقاربات المعتمدة في تناول القضايا التي يثيرها المؤلف، والخلاصات العلمية التي انتهى إليها الباحث، فإن الأطروحة تكشف بأن النظرية العامة للالتزام وقانون العقود، ما تزال حبلى بمواضيع يمكن أن تسائل اهتمام الباحثين والممارسين وكل المهتمين ذوي الصلة، وتستفزهم لمناقشتها بما يلزم من النزاهة الفكرية والموضوعية العلمية، وذلك في اتجاه تثمين مكتسباتها المعتبرة من جهة، والدعوة إلى مراجعة أو استكمال النقائص المفترضة فيها من جهة أخرى.

مطبعة الأمنية - الرباط - 2025

9 789920 233309

الثمن: 150 درهماً